البدون... الراشد... وفوضى الشاحنات!

حمد نايف العنزي
hamadvision@hotmail.com

حقيقة لم أعد أفهم إلى أين يسير القوم؟! وفي أي اتجاه هم بنا متجهون؟! فقضية من أهم قضايا الوطن أمنياً واجتماعياً واقتصادياً كقضية "البدون"، لا تجد اهتماما كافياً من الإخوة النواب الذين تستثيرهم أحياناً قضايا أتفه من التفاهة، لكنهم يملؤون الدنيا صراخاً وضجيجاً كونها تخص شريحة الناخبين في دائرتهم أو قبيلتهم أو فئتهم، فيما قضية تخص بشراً تتجاوز أعدادهم مئة ألف على أقل تقدير لا تجد منهم سوى اللامبالاة والاستخفاف، فقط لأنهم بلا قيمة انتخابية وليس لهم نفوذ سياسي أو مصالح خاصة ينتفع منها النائب.

جلسة "البدون" التي لم يكتمل نصابها، وصمة عار في جبين كل نائب تخاذل عن الحضور ولم يكترث بإيجاد حل لهذه لفئة المحرومة من أبسط حقوقها الإنسانية كاعتماد شهادة الزواج، أو إصدار شهادات الميلاد، أو العلاج في المستشفيات الحكومية، أو رخص القيادة، وغير ذلك كثير.

برأيي... تأثير قضية "البدون" حاضراً ومستقبلاً، وتداعياتها على الصعيد الأمني والاجتماعي والاقتصادي أهم بكثير من قضايا الشيكات والخمسة ملايين- على أهميتها- ومن إضاعة وقت المجلس والحكومة في استجوابات غير مستحقة في كثير من الأحيان بلا فائدة، لكن، للأسف، من يفهم ويدرك هذا الأمر؟!

فنحن قوم لا نستبق الأحداث ولا نعمل للمستقبل، بل ننتظر دائما الفعل ليصدر منا رد الفعل، ومادام فأس "البدون" لم تقع بالرأس حتى الآن، فـ"كلو تمام... وخلونا نايمين بالعسل"، وكرة الثلج مازالت تتدحرج، ولم تصل إلينا بعد!

***

دعوة النائب "علي الراشد" لتعديل بنود الدستور من أجل أن يسمح للوزراء بالتصويت على موضوع طرح الثقة بأحد الوزراء أو عدم التعاون مع رئيس الوزراء غريبة عجيبة، فأنا من الأساس لا أفهم لماذا يصوت الوزراء "المعينون" وغير المنتخبين من الشعب أصلاً على أي قانون أو تشريع أو تعديل أو أي شيء آخر، فهم يمثلون "السلطة التنفيذية" وتصويتهم كما أرى تدخلاً في عمل "السلطة التشريعية" التي يفترض أن يختص أفرادها "المنتخبون" وحدهم بأمر كهذا؟!

فإن كان هناك من ضرورة لتعديل الدستور، فهو بمنع الوزراء من التصويت على أي قرار أو قانون، لأن تصويتهم يقف دوماً حجر عثرة أمام توازن السلطات، حيث يؤدي إلى إضعاف البرلمان وفرض ما تريده الحكومة من تشريعات، وبذلك، تتحول الحكومة إلى سلطة تنفيذية وتشريعية في الوقت ذاته، وهو الأمر الذي أتقنت عمله أخيراً بمجهود بسيط لا يتجاوز الحصول على تأييد سبعة عشر صوتاً برلمانياً فقط من أصل خمسين لتضمن الانتصار بسهولة متناهية!

***

خلال زيارتي الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية، لاحظت أن هناك دائما لافتة مرورية تقول "الشاحنات تلزم اليمين" وهي تعني أن الشاحنات لا يحق لها السير إلا في الحارة اليمنى من الطريق، وكان هناك التزام من قائدي الشاحنات بالسير في الحارة اليمنى دون غيرها، وحتى في حالة التجاوز المؤقت، سرعان ما تعود للسير ناحية اليمين تاركين المجال لبقية السيارات للسير في الحارة الوسطى واليسرى، ولذلك، لم أر ازدحاماً في هذه الطرق السريعة تسببه الشاحنات!

وتذكرت ما يقوم به سائقو الشاحنات في الكويت من فوضى وازدحام وحوادث كثيرة يتسببون فيها- خصوصاً على الدائري السادس- حين يتوسطون الشوارع ويقودون شاحناتهم في الوسط أو اليسار، تاركين بقية السيارات في صراع من أجل الحصول على مكان في الحارة اليسرى أو الوسطى، فيما اتخذت الشاحنات وضعها الخاطئ الذي أملته عليها أمزجة قائديها بلا حسيب ولا رقيب مروري، ولو كان لدينا إحصاءات دقيقة لعرفنا أن معظم الحوادث على الدائريين السادس والسابع سببها هذا الأمر، ولكن من يهتم؟ لا أحد للأسف!

أتذكر مرة في دبي أنني سألت قائد تاكسي لماذا لا أشاهد شاحنة واحدة تسير في الطرقات رغم موجة العمران الكبيرة التي تشهدها الإمارة، فقال لي إن هناك قراراً يمنع سيرها قبل منتصف الليل... ومنّا إلى من بيدهم الأمر، رحمة بأرواح البشر... إن كان لها قيمة عندهم!

ربع دينار فاضل صفر

د. صلاح الفضلي
salahma@yahoo.com

الكل متفق على أن الحكومة كسبت معركة جلسة الاستجوابات بالضربة القاضية الفنية، وما كان لها أن تحقق هذا المكسب إلا بسبب التذمر العام من توالي الاستجوابات، مما خلق انطباعاً عاماً بوجود تعسف من قبل المستجوبين في استخدام حق الاستجواب، وما زاد الطين بلة اتضاح ضعف أغلبية هذه الاستجوابات وهزالها على عكس التصريحات النارية للمستجوبين قبل الاستجواب.

فاستجواب فيصل المسلم لرئيس الوزراء اتضح أنه لم يكن سوى فقاعة صابون، وتبين أنه ليس لدى المسلم سوى شيك ناصر الدويلة، بعد أن كان الكل يتوقع مفاجآت مدوية، وأما استجواب الوعلان فكان فضيحة بجلاجل، وتبين أن الاستجواب الذي قال الوعلان إنه يسقط حكومة بكاملها لا يستطيع أن يسقط حتى عود كبريت، وأكبر غلطة ارتكبها الوعلان هو أنه استجوب الوزير الخطأ، فهو لم يجد سوى فاضل صفر الذي يتفق الجميع على أنه من أنظف الوزراء في الحكومة، وحسب قول أحد الظرفاء إن فاضل صفر لو وجد ربع دينار فإنه يتصل على 777 ليبلغ عن عثوره عليه.

استجواب بورمية لوزير الدفاع، وهو الاستجواب الذي مللنا ونحن نسمع بورمية يهدد به، وبمحاوره الخطيرة التي تهدد السلم العالمي، تبين أنه أوهن من بيت العنكبوت، وأن محاوره جميعها «بايتة» وقد أكل عليها الدهر وشرب. يبقى استجواب مسلم البراك لوزير الداخلية، وهو برأيي الاستجواب الوحيد المستحق، لأنه استكمال للاستجواب السابق.

الحكومة بعد تجاوزها محنة الاستجوابات تشعر بنشوة كبيرة لأنها تعتقد أنها فازت بالضربة القاضية على المستجوبين الذين تصفهم بالمؤزمين، وبعد أن كانت تموت رعباً من كلمة استجواب فإنها من الآن فصاعداً ربما «تتحرش» بالنواب «المشاغبين» وتدعوهم إلى استجوابها «إذا كان فيهم خير»، وهنا لابد أن أشيد بالكلمة التي قالها النائب خالد السلطان في جلسة الاستجوابات، حيث نبه إلى أن تقديم أربعة استجوابات دفعة واحدة سوف يشكل حماية في المستقبل للوزراء الفاسدين، لأن فشل هذه الاستجوابات سوف يشجع الوزراء أصحاب التجاوزات على التمادي، لأنهم لم يعودوا يخشون الاستجوابات بعد أن رأوا نتيجة الاستجوابات الأربعة.

السؤال الكبير المطروح الآن بعد الفوز الساحق الذي حققته الحكومة في كسر شوكة «المشاغبين» هو: هل تستفيد الحكومة من هذا النجاح، أم أنها سوف تظل تتخبط وترتكب الأخطاء مرة بعد أخرى؟ خلال السنوات الأربع الماضية كان رد الحكومة على منتقدي أدائها وضعف إنتاجها أن التهديد الدائم بالاستجواب من قبل النواب لا يترك فرصة للحكومة للتفرغ للتنمية والإنجاز، أما الآن وبعد أن تخلصت الحكومة من شبح الاستجوابات فلم يعد لها عذر، لذا نتمنى من الحكومة أن «تورينا شطارتها» وتحقق ما وعدت به، لأن الوقت الحالي فرصة ذهبية لحكومة الشيخ ناصر لكي تقنع الناس بأنها حكومة «ينشد فيها الظهر»، وأنها حكومة جادة تملك رؤية وقادرة على الإنجاز.

رغم تمنينا ذلك، إلا أنه ليس «كل ما يتمنى المرء يدركه» لأنني أعتقد أن الحكومة لن يطول بها المقام حتى تبدأ بارتكاب الأخطاء التي سوف تعيدها إلى دائرة الخطر والتصادم مع مجلس الأمة مرة أخرى، لأنها غالباً ما تخطئ في الحسابات، ولأن الوزراء كل يغني على ليلاه، وكأنهم أعضاء فريق يعرف لاعبوه بعضهم لأول مرة.

أقرب القضايا التي يمكن أن تمر بها الحكومة في مطبات هوائية عنيفة وتقلب الأغلبية المؤيدة لها من النواب إلى معارضة، هي قضايا القوانين الرياضية والبدون ومشكلة القروض.

خلاصة القول إننا «ودنا نتفاءل»، لكن الحكومة لا تدعو للتفاؤل، وإن «غدا لناظره لقريب».

تعليق: المتابع لمواقف النائب علي الراشد خلال السنتين الماضيتين لا يجد أنه تبقى من علي الراشد عند أول ظهوره سوى الشكل الخارجي، فهو كمن أصابه زلزال بقوة ثماني درجات بمقاس ريختر، فقلب قناعاته رأساً على عقب، وأصبح يتبنى قناعات لو قالها غيره قبل سنوات لأقام عليه علي الراشد حد القصاص، ولعل دعوته الأخيرة لتعديل الدستور لإعطاء الوزراء حق التصويت في طرح الثقة بالوزير المستجوب أمر لم يجرؤ عليه حتى الذين شتموا الدستور صراحة، ولذا نتمنى على النائب علي الراشد أن يستغفر سبعين مرة عما قاله، ويعود إلى رشده حتى يكون له من اسمه نصيب.

قمة الطموحات!

د. حسن عبدالله جوهر
hasanjohar@hotmail.com

نأمل كخليجيين عموماً وكمواطنين كويتيين على وجه التحديد أن تكون قمة مجلس التعاون التي تستضيفها دولة الكويت نقطة تحول، ومنعطفا تاريخيا حقيقيا في مسيرة المنظومة الخليجية التي انطلقت أساساً من الكويت، وها هي تطفئ شمعتها الثامنة والعشرين من جديد على أرض الكويت أيضاً.

وقد استوقفتني تصريحات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور محمد الصباح عندما ذكر أن تجارب التكامل الإقليمي في العالم لا يمكنها أن تصل إلى مستوى ما أنجزه مجلس التعاون الخليجي ولو سارت بسرعة الضوء!

وبهذه المناسبة نقول لشيخ الدبلوماسية الكويتية دع عنك يا أبا صباح لغة العلوم والفيزياء، وركز على السياسة والاقتصاد، وهما مزيج تخصصك الأكاديمي والمهني ولا تتمنى أن تكون خطوات التكامل والتعاون الإقليمي في بقية أنحاء العالم كالتجربة الخليجية، وإلا كان العالم يصبح اليوم "لا طبنا ولا غدا الشر"!

فمن ولد في سنة تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 قد شارف اليوم على الثلاثين من العمر، وهذا الجيل المسكين لم يحرم حتى الآن من التنقل عبر الشريط الساحلي من الكويت إلى سلطنة عمان بجواز موحد وبلا حدود فقط، بل إن بعض مواطني مجلس التعاون ممنوعون من السفر بين الدول الشقيقة، والأكثر من ذلك لم تحسم المنازعات الحدودية واعتماد الخرائط الدولية حتى بين بعض دول مجلس التعاون حتى الآن.

أما العملة الخليجية التي من شأنها أن تعزز التكامل الاقتصادي فلم تعتمد حتى اتفاقيتها بعد في جميع الدول، وبقيت دولة الإمارات وسلطنة عمان خارج السرب الذي إن تحرك إلى الأمام فقد يرى مواليد عام 1981 "النوط الخليجي" وهم قد بلغوا الخمسين من العمر!

وأما درع الجزيرة "رحمه الله" فكان حلم كل مواطن خليجي كصمام أمان لاستقراره وأمنه، ونواة لجيش موحد رادع لأي قوة إقليمية في المنطقة، يقينا ليس فقط الأخطار الخارجية، بل يضع حداً لاستنزاف أموالنا على السلاح وبناء الترسانات الضخمة من المعدات البالية على شاكلة الزوارق الفرنسية "المسكربة"، والدبابات المعطلة، والطائرات التي قد لا تطير بسبب نقص قطع الغيار، والمدفع العملاق الذي لا يمكن استخدامه حتى كمدفع الإفطار في شهر رمضان!

وأما توحيد التشريعات والبرامج الإنمائية المشتركة فحدّث ولا حرج، فخلال ثلاثة عقود نجحت دول الخليجي في إقرار قانون التقاعد لمواطنيها وفق قاعدة التعامل بالمثل للعاملين منهم في دول الخليج الأخرى، أما الجفاف التشريعي فمازالت تعانيه أنظمة العمل والأنظمة الاقتصادية وأنظمة الضريبة والأنظمة القضائية، وحتى الجامعات الخليجية غير معترف بها حتى الآن في جميع دول المنطقة، ناهيك عن تقريب نماذج الأنظمة السياسية والانطلاق بها نحو بناء مؤسسة برلمانية إقليمية تتمتع بالقرار مقابل مجلس استشاري لا حول ولا قوة ولا حتى ذكرا يذكر! بل حتى البرنامج التلفزيوني الوحيد "افتح يا سمسم" قد تحللت عظامه ومازالت المفاوضات الجارية منذ عشرين عاماً جارية لإحيائها وهي رميم!

فهل هذه مسيرة سرعة الضوء التي لا يمكن للتجارب الأخرى في العالم اللحاق بها؟ بالتأكيد لا وألف لا، فحتى مسيرة السلحفاة أسرع من خطوات تجربتنا الخليجية التي لا شك نعتز بها، ونشيد بتماسكها، رغم العواصف التي تعرضت لها من الخارج، وحتى الداخل على مدى ثلاثة عقود من الزمن، ولكن نقول إن إمكانات دول الخليج ومواردها البشرية وكفاءتها الذاتية وطموحاتها الشعبية تحمل مقومات سرعة الضوء للانطلاق والارتقاء، ولكنها تحتاج إلى قرار... والقرار لا يأتي إلا من القمة، لذا نتأمل أن تكون قمة الكويت هذه المرة هي قمة انطلاق هذه الطموحات، لأننا فعلاً نستحق الأفضل!

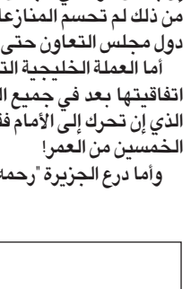

حول ما يتعرض له فيصل اليحيى

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

يخضع حالياً الأستاذ فيصل اليحيى، المحامي في إدارة الفتوى والتشريع لتحقيق إداري على خلفية تعليقه المنشور في صحيفة "الآن" الإلكترونية حول آراء إدارة الفتوى والتشريع بشأن الأسئلة البرلمانية المتعلقة بمصروفات ديوان رئيس الوزراء، والتي وجهها النائب الفاضل د. فيصل المسلم، وكذلك لمشاركته في اعتصام "ارحل نستحق الأفضل" الذي جرى في ساحة الإرادة للمطالبة بتنحي رئيس مجلس الوزراء.

بكل مباشرة ودون إطالة سأقول إن من حق أي مواطن كويتي أن يمارس حرية التعبير التي كفلها له الدستور قولاً وعملاً، وبالتالي فإن من حق المحامي فيصل اليحيى أن يكتب ما يراه من آراء وأفكار، وأن يشارك في ما يوافق قناعاته من أنشطة سلمية، بما فيها ذلك اعتصام "ارحل نستحق الأفضل"، مادامت أنها تقع جميعا تحت مظلة الدستور ولا تخرج عن إطار القانون.

ولهذا فلا يمكنني النظر إلى هذا التحقيق الذي يجري حالياً مع اليحيى إلا باستغراب شديد، وبكثير من علامات الاستفهام بل الاستنكار. وما يزيد الاستغراب والاستنكار ويجعلهما أكبر، هو أن فيصل اليحيى ليس المحامي الوحيد من إدارة الفتوى والتشريع الذي يكتب في الصحافة وينشط إعلامياً، فقائمة الزملاء والزميلات الكتّاب في الصحف الذين يتناولون القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ممن يعملون في الإدارة نفسها كبيرة جدا، وهم من مختلف التوجهات، وإن قيل إن وضع اليحيى مختلف عن زملائه كونه قد تحدث عن إدارة الفتوى والتشريع، وهو بذلك كمن أفشى أسرار العمل أو شيئاً من هذا، فهذا مردود عليه بأن اليحيى في رأيه المنشور لم يتطرق إلا إلى رأي قانوني من موقعه التخصصي وليس لإدارة الفتوى نفسها، كما أنه لم يتحدث كاشفاً قضية سرية أو فتوى غير معلنة إنما كتب عن موضوع تم تناوله تحت قبة البرلمان في جلسة علنية نشرتها الصحافة وعلم بها الجميع.

أما عن مشاركة اليحيى في اعتصام "ارحل نستحق الأفضل"، فهذا لم يكن حدثاً فريداً أو جديداً على الكويتيين، فكثير منا، ومن مواقعهم وطبيعة أعمالهم المختلفة، لطالما شاركوا في اعتصامات وفعاليات سياسية هنا وهناك، وإن كانت الذريعة هي أن اليحيى يعمل في مكان حساس ولا يجدر به المشاركة في مثل هذه الأنشطة، فإن هذه الحجة وعلى الرغم من عدم وجاهتها ابتداء، لا يمكن قبولها أصلاً، خصوصا هذه المرة، فمن زملاء اليحيى في نفس الإدارة من كان شارك في نفس الاعتصام، وإن كان في الصف الآخر الرافض لرحيل مجلس الوزراء!

في تحليلي الذي سبق نشره في هذه الزاوية، قلت إن رئيس الوزراء والحكومة قد خرجا من جلسة الاستجواب ببعض المكاسب الشعبية، وإن هذا قد يساهم في استعادة بعض من بهاء الصورة الماضية للصف الحكومي، وبالتالي فإن مثل هذا التحقيق الإداري الذي يتعرض له المحامي اليحيى، وهذا التوجه الانتقائي ضده هو بالذات دون كل زملائه الناشطين إعلامياً وسياسياً في نفس الإدارة، لا يمكن تفسيره إلا على أنه تصفية للحسابات وضرب لخصوم الحكومة، مما سيكون له الأثر العكسي شعبياً ولا شك.

قد أختلف قليلاً أو كثيراً مع آراء الصديق فيصل اليحيى وتوجهاته على خلفية موضوع الاستجواب والاعتصام، ولكنني سأظل واقفا معه أسانده بكل ما أملك لأنه يعبر عن آرائه ومواقفه بكل حرية تحت مظلة الدستور وفي إطار القانون، وكلي أمل بالرشد الحكومي لإيقاف هذه الممارسة التي تجري ضده دون وجاهة!

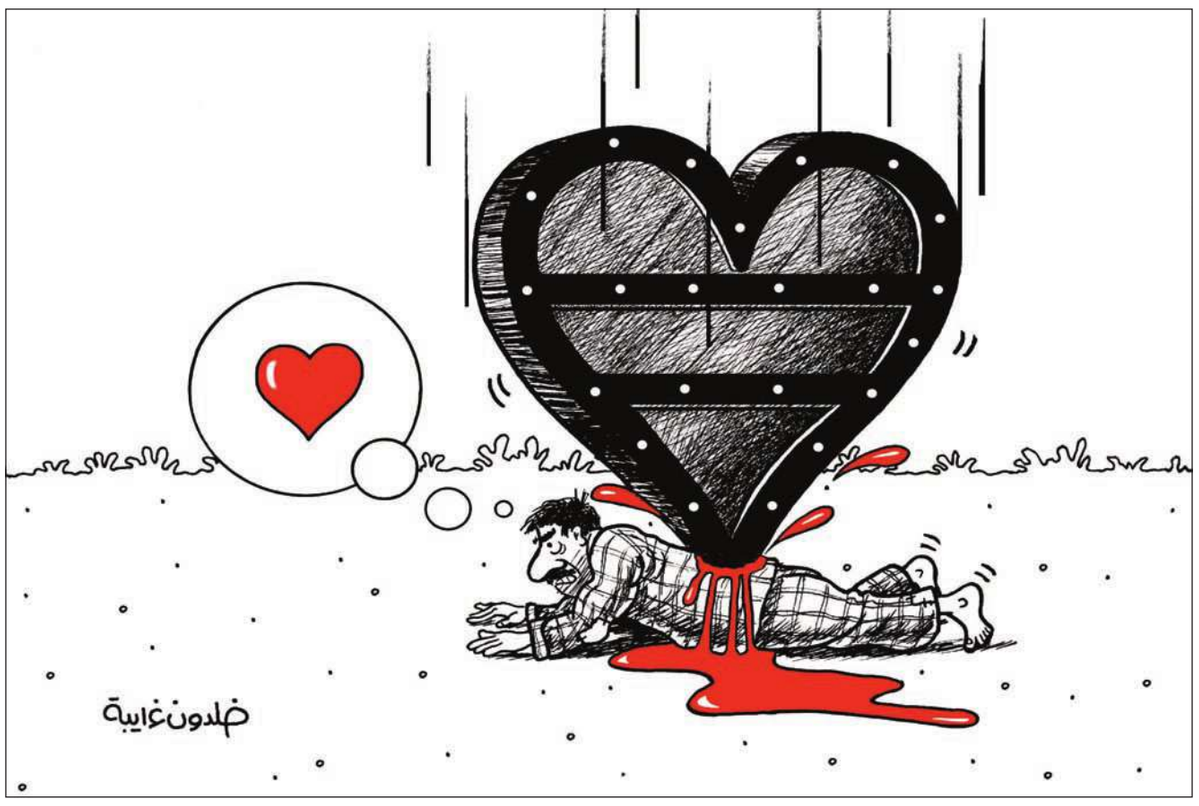

قمة الكويت... التكامل النقدي الخليجي

د. ندى سليمان المطوع
mutawa.n@gmail.com

«... تعزيزاً للتكامل الاقتصادي بين دول المجلس واستكمالاً لمراحله وتنفيذاً للبرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، وإصدار العملة الموحدة المقر من المجلس الأعلى في قمة مسقط في ديسمبر 2001، اعتمد المجلس اتفاقية الاتحاد النقدي المتضمنة الأطر التشريعية والمؤسسية له، كما اعتمد النظام الأساسي للمجلس النقدي، مؤكداً على سرعة المصادقة على الاتفاقية ليتم إنشاء المجلس النقدي الذي سيتولى استكمال المتطلبات الفنية للاتحاد النقدي، والتهيئة لتأسيس البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة». (جزء من البيان الختامي لقمة التعاون التي عقدت في الكويت عام 2003).

تناولنا أخي القارئ في الأسبوع الماضي مسيرة دول التعاون والتكامل الاقتصادي، واستعرضنا أهم القضايا التي تصدرت بيانات وتقارير القمم الخليجية الثلاث التي استضافتها الكويت، وتوقفنا عند قمة التعاون التي احتضنتها الكويت عام 2003، والتي انطلقت منها الدعوة إلى رسم الخطط التنفيذية للاستراتيجية النقدية المستقبلية، ولكن قبل أن نتبع مسار مشروع الاتحاد النقدي، دعونا نقف أمام أهم النقاط التي جاءت في البيان الختامي لقمة الكويت 2003: أولها كان دعم دولة الإمارات في سيادتها على الجزر الثلاث والمياه الإقليمية والإقليم الجوي، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث... ودعم البيان الصادر من الأمم المتحدة بخصوص الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وكلف المجلس الهيئة الاستشارية بدراسة وتقييم معوقات التبادل التجاري بين دول التعاون... ودور القطاع الخاص، أما ابرز ما تم تقديمه من أفكار، فكانت وثيقة الآراء التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حول التطوير الشامل للتعليم.

واليوم وبعد انطلاق جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية التي أطلق عليها البعض مسمى «بيت الحكمة»، والبعض الآخر «البوابة السعودية لجذب العقول المهاجرة»... لا نملك إلا أن نعجب بالاستراتيجية التنفيذية التي تبنتها المملكة العربية السعودية عبر تحويل المشروع من أفكار ورؤى مطروحة، إلى صرح ثقافي وتنموي ضخم، يهدف إلى إحداث نقلة نوعية تكنولوجية تعود بالنفع على منطقة الخليج والعالم أجمع.

وعودة إلى البيان فقد كلف المجلس وزراء النقل والمواصلات بإعداد دراسة جدوى اقتصادية حول مشروع ربط دول الخليج بسكك حديدية، بالإضافة إلى العمل على إيجاد آلية لتأمين الإمدادات النفطية لدول الخليج لمواجهة أي ظروف طارئة، واليوم ومع ارتفاع تكاليف التنفيذ، واهتزاز الصناديق السيادية، بالإضافة إلى غياب دراسات الجدوى المجدية، أعتقد أن على المجلس الاستعانة باستراتيجيات بديلة تأخذ بعين الاعتبار تكاليف التنفيذ قبل اتخاذ القرار.

لنعد إلى موضوعنا، وهو القمم الخليجية التي تطرقت للاتحاد النقدي، ولنتابع مسيرة التكامل الاقتصادي عبر ما جاء في البيانات الختامية لقمم التعاون... لا شك أن فكرة رسم استراتيجية تنفيذية للاتحاد النقدي، كما ذكرنا سابقا، انطلقت من قمة الكويت 2003، واستمرت عبر القمم التي تلتها ومنها «قمة الملك فهد» التي عقدت في أبوظبي عام 2005، والتي اعتمد من خلالها البيان الختامي الاتفاق الذي تم بين لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية، والذي تناول المعايير المالية والنقدية، حيث دعا المجلس اللجنتين عبر البيان الختامي إلى استكمال بحث كيفية حساب تلك المعايير والنسب المتعلقة بها.

وفي البيان الختامي أيضا للدورة السابعة والعشرين المنعقدة في عام 2006 والتي سميت «قمة جابر» تيمنا بالمغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت، صاحب فكرة إنشاء مجلس التعاون، فقد استعرض المجلس من خلالها التقرير الخاص بالاتحاد النقدي، ووجه إلى استكمال تحقيق المعايير المالية والنقدية، وكلف وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد بوضع برنامج مفصل.

واليوم وبعد مرور ثماني سنوات على انطلاق «النوايا» باتجاه الاستراتيجية النقدية الخليجية، تحتضن الكويت القمة الثلاثين، وتطلق رؤية واقعية وخارطة طريق تنفيذية للسياسة النقدية الخليجية لعلها تحظى بفريق تنفيذي يفضل الإنجاز على الترحيل إلى قمم قادمة.

كلمة أخيرة: التجريح الإعلامي + طرح أربعة استجوابات بلا تنسيق + هشاشة المحاور + الاكتفاء برؤية الوزير على المنصة دون السعي إلى الحصول على إجابات للأسئلة المطروحة سلفا= «ضحك برلماني... على الذقون»!!

بيورن لومبورغ *

PROJECT SYNDICATE

تغير المناخ و«المناخ - جيت»

استقبلت كوبنهاغن في الأيام الماضية الآلاف من الساسة، والبيروقراطيين، والناشطين في مجال حماية البيئة الذين توافدوا عليها لحضور قمة تغير المناخ (المؤتمر الخامس عشر للأطراف المشاركة في معاهدة الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ COP15)، بكل التباهي- والكبر- الذي قد تبديه مجموعة من جنود الصاعقة الذين ترسخ في أذهانهم اقتناع بأنهم على وشك إنقاذ العالم. ورغم أن الخلافات السياسية القائمة بينهم مازالت بالغة الضخامة، فإن أعضاء الوفود هناك يهنئون أنفسهم بالتوصل إلى الحلول لمشكلة الاحتباس الحراري العالمي.

إن اللغة الصاخبة والثقة المتغطرسة التي تملأ أروقة "مركز بيلا" هنا في كوبنهاغن من الأمور التي تذكرني بمشهد مماثل: كيوتو 1997. فهناك وقع زعماء العالم فعلياً على اتفاق ملزم قانوناً بخفض الانبعاثات الكربونية- وهو الأمر الذي سيستعصي على رواد كوبنهاغن. ولكن ما الذي أنجزه "بروتوكول كيوتو"؟ حتى الآن، على الأقل، لا شيء تقريبا.

من المؤكد أن أوروبا أحرزت بعض التقدم في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولكن من بين بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر الممثلة في قمة كيوتو، هناك عشرة بلدان لم تحقق الأهداف المتفق عليها هناك. وكذلك حال اليابان وكندا. أما الولايات المتحدة فلم تصدق حتى على الاتفاق. وفي الإجمال، فمن المرجح ألا يتجاوز إنجازنا جميعاً 5% من أهداف خفض الانبعاثات المتفق عليها في كيوتو.

أو فلنقل بعبارة أخرى إن مؤشر الانبعاثات العالمية في عام 1990 كان 100 درجة. فلو لم يكن لـ"بروتوكول كيوتو" وجود على الإطلاق، لكان المؤشر قد أصبح 142.7 درجة بحلول عام 2010. ولو تم تنفيذ بنود "بروتوكول كيوتو" بالكامل لكان المؤشر قد أصبح 133 درجة. والواقع أن النتيجة الفعلية لـ"بروتوكول كيوتو" من المرجح أن تصل بمستوى عام 2010 إلى 142.2 درجة- وهي تقريباً نفس النتيجة التي كنا لنتوصل إليها إذا لم نفعل شيئاً على الإطلاق. ونظراً لمرور اثني عشر عاماً من المحادثات المستمرة والثناء على كيوتو، فلا أظن أن هذا يشكل إنجازاً كبيراً.

إن "بروتوكول كيوتو" لم يفشل لأن دولة بعينها خذلت بقية العالم، بل فشل لأن تنفيذ تدابير التخفيض السريعة الجذرية أمر باهظ التكاليف. وسواء اعتبرنا كوبنهاغن نصراً سياسياً أو لم يحدث ذلك، فإن هذه الحقيقة الحتمية من حقائق الحياة الاقتصادية ستسود من جديد- وستذهب الوعود الكبرى أدراج الرياح مرة أخرى.

وهذا هو السبب الذي يجعلني أدعو عن اقتناع إلى التخلي عن هذه الاستراتيجية العقيمة التي تسعى إلى حمل الحكومات على بذل الوعود بالحد من الانبعاثات الكربونية. فبدلاً من هذا، يتعين على العالم أن يركز جهوده على جعل مصادر الطاقة النظيفة أرخص من الوقود الأحفوري. وينبغي لنا أن نتفاوض بشأن اتفاق دولي يختص بزيادة الإنفاق جذرياً على أبحاث الطاقة الخضراء والتنمية- إلى ما مجموعه 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 100 مليار دولار أميركي سنوياً. ومن دون هذا النوع من الجهود المتضافرة، فإن التكنولوجيات البديلة لن تكون جاهزة لتولي الزمام من الوقود الأحفوري.

من المؤسف أن الوفود المشاركة في قمة كوبنهاغن لا تقدر مثل هذه الواقعية. ففي اليوم الأول من المؤتمر أعلن كبير مسؤولي تغير المناخ لدى الأمم المتحدة ايفو دي بوير عن مدى تفاؤله بشأن استئناف نهج كيوتو: "في كل يوم تقريباً، تعلن بلدان العالم عن أهداف جديدة أو خطط عمل لخفض الانبعاثات".

إن مثل هذه التصريحات تتجاهل حقيقة مفادها أن أغلب هذه الوعود كانت فارغة تماماً في كل الأحوال تقريباً، إما لأن الأهداف غير قابلة للتحقيق وإما لأن الأرقام ملفقة. على سبيل المثال، يبدو التعهد الذي قطعته اليابان على نفسها بخفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 25% بحلول عام 2020 غير قابل للتصديق- لأنه كذلك بالفعل. فمن غير الممكن بأي حال من الأحوال أن يتمكن اليابانيون بالفعل من الوفاء بهذا الوعد الطموح.

وفي الوقت نفسه انتزعت الصين الاستحسان قبل قمة كوبنهاغن حين وعدت بخفض كثافة استخدامها للكربون (الكم المنبعث من ثاني أكسيد الكربون عن كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي) على مدى السنوات العشر القادمة إلى 40-45% من مستواها في عام 2005. واستناداً إلى الأرقام الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية فقد كان من المتوقع من الصين بالفعل أن تقلص من كثافة استخدامها للكربون بنسبة 40% من دون الاستعانة بأي سياسات جديدة. فمع تطور اقتصادها ستتحول الصين حتماً نحو صناعات أقل استخداماً للكربون. وهذا يعني أن الصين أخذت ما كان الجميع يتوقعون حدوثه، وببعض السرد الدعائي الإبداعي، ألبسته ثوب مبادرة سياسية طموحة جديدة.

ولكن الدعاية تتفوق دوماً على الجوهر في مثل هذه اللقاءات. ولنتأمل معاً كم كانت الوفود المجتمعة في كوبنهاغن سريعة في صرف النظر عن الفضيحة التي يُطلَق عليها الآن "فضيحة المناخ" (المناخ-جيت Climategate)- الضجة التي أثيرت حول نشر الآلاف من رسائل البريد الإلكتروني المزعجة وغيرها من الوثائق والمستندات التي تمكن بعض مخترقي الشبكات الإلكترونية من سرقتها من أجهزة الحاسب الآلي في أحد مراكز البحوث البريطانية المرموقة المعنية بدراسة المناخ.

من الخطأ ألا نتعلم بعض الدروس من هذه الفوضى. فقد كشفت "فضيحة المناخ" عن جانب من المجتمع العلمي لا يتمكن أغلب الناس من الاطلاع عليه أبداً. ولم تكن الصورة جميلة.

فقد كشفت رسائل البريد الإلكتروني المسروقة عن مجموعة من أكثر علماء المناخ نفوذاً على مستوى العالم، وهم يتجادلون، ويبتكرون الأفكار والحلول، ويخططون معاً لفرض ما قد يرقى إلى خط حزبي على قضية تغير المناخ. فقد تلاعبوا بالبيانات والمعلومات التي لا تؤيد افتراضاتهم عن الاحتباس الحراري العالمي أو لفقوها. أما الخبراء الذين اختلفوا معهم في الاستنتاجات التي توصلوا إليها فقد شوهوا سمعتهم ووصفوهم بأنهم "بلهاء" و"قمامة". والمجلات التي تجرأت على نشر مقالات معارضة هُدِّدت بالمقاطعة. لقد خنقوا المعارضة، وقمعوا الحقائق، وحجبوا كل السبل إلى التحقق والتمحيص، وقطعوا طريق التدفق الحر للمعلومات.

وعلى نحو متوقع، سارع المتشككون في حقيقة تغير المناخ نتيجة لأنشطة بشرية إلى استغلال النصوص الواردة في أكثر من 3000 رسالة إلكترونية مسروقة باعتبارها "دليلاً" على أن مسألة الاحتباس الحراري العالمي برمتها ليست أكثر من مجرد خدعة احتالت بها عليهم حفنة من الخبراء والمفكرين. وهذه هي المأساة الحقيقية التي كشفت عنها فضيحة المناخ (المناخ- جيت). ذلك أن الاحتباس الحراري العالمي ليس بخدعة، ولكن في وقت حيث تكشف استطلاعات الرأي عن التشكك المتزايد بين دوائر الرأي العام في مسألة تغير المناخ، فإن هذه اللمحات البغيضة المستهجنة لعلماء يحاولون فبركة وطبخ البيانات من الممكن أن تشكل العذر الذي ينتظره العديد من الناس لكي ينصرفوا عن الأمر برمته.

يبدو أن الدوافع التي حركت العلماء المتورطين في "فضيحة المناخ" كانت كلها نابعة من اعتقاد متغطرس مفاده أن السبيل الوحيد لإنقاذ العالم هو إخفاء أو تحريف الاكتشافات الغامضة والمتناقضة بشأن الاحتباس الحراري العالمي والتي قد "تربك" الرأي العام. ولكن الاستعاضة عن الدقة العلمية بتحريف المعلومات والدعاية الكاذبة تشكل في حد ذاتها استراتيجية رهيبة.

ولا يقل عن ذلك بشاعة ذلك الإصرار على تبني استجابة أثبتت فشلها لما يقرب من عقدين من الزمان في التعامل مع مسألة الاحتباس الحراري العالمي. وبدلاً من تغطية النقائص التي تعيب النهج الذي يمثله "بروتوكول كيوتو" والتظاهر بأن الوعود الكبرى تترجم في النهاية إلى عمل حقيقي، فيتعين علينا أن نعترف بأن إنقاذ العالم يتطلب استراتيجية أكثر ذكاءً من تلك التي نصر على ملاحقتها على نحو جامد ضيق الأفق في كوبنهاغن.

* مدير "مركز إجماع كوبنهاغن"
"بروجيكت سنديكيت" بالاتفاق مع "الجريدة"

الجريدة
www.aljarida.com
يومية سياسية مستقلة
تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر- الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 22257036 / 22257037 / 22257038 - فاكس: 22257035 - ص. ب: 29846 صفاة 13159 الكويت
شكاوى التوزيع والاشتراكات: خدمة العملاء: تلفون: 1828111 - فاكس: 22252540
الإعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 22495104/5/9/7
فاكس: 22495107
التوزيع:
شركة المجموعة التسويقية
للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ذ. م. م.
تلفون: 24919620 - فاكس: 24839487
المقالات المنشورة في الجريدة تعبر عن آراء أصحابها وليس عن رأي الجريدة.